



29 يونيو 2016

المدير الإقليمي  
إلى السادة: - رؤساء المؤسسات التعليمية

- السيدات الاستاذات والسادة الأساتذة

964

الموضوع: الحركة الإقليمية الخاصة بهيئة التدريس لسنة 2016.

المرجع: - المذكرة الإطار الخاصة بالحركات الانتقالية بوزارة التربية الوطنية رقم 056-15 بتاريخ 06 مايو 2015؛

- المراسلة الوزارية عدد 045-16 بتاريخ 20 مايو 2016 في شأن الإجراءات العملية للحركات الانتقالية؛

- مذكرة الحركة الجهوية رقم: 16/4196 بتاريخ: 27 يونيو 2016.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله

وبعد، فبناء على مقتضيات المذكرة والمراسلتين المشار إليها في المرجع أعلاه، يشرفني إخباركم أن المديرية الإقليمية ستنظم حركة انتقالية إقليمية لفائدة جميع أطر التدريس العاملين بالأسلاك التعليمية الثلاث برسم سنة 2016، وتستند هذه الحركة على المبادئ الأساسية التالية:

- اعتماد الشفافية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتبارين على المناصب شاغرة والمحتمل شغورها، وصيانة حقوق جميع الراغبين في الانتقال دون تمييز أو حيف، مع الحرص التام على ضمان التوازن المطلوب في توزيع المدرسين على مختلف المؤسسات والوحدات المدرسية بالإقليم، وتوفير العدد اللازم من الأطر التعليمية بها ضمانا لحقوق التلاميذ في تدرس قار، وهادف، وتقادي تكديس الفائض من المدرسين بجماعة أو مؤسسة، وتعميق الخصائص بجماعة أو مؤسسة أخرى؛

- تنظيم حركة انتقالية إقليمية مفتوحة في وجه الأطر التعليمية العاملة بمختلف المؤسسات التعليمية بالإقليم، وفي هذا الصدد تعتبر جميع المناصب شاغرة أو محتملا شغورها، علما أن عدد المناصب المفتوحة للتباري لا يتجاوز الحصة المخصصة للمديرية من الموارد البشرية الإضافية؛

- استناد الحركة الإقليمية إلى نفس المعايير المعتمدة في الحركة الانتقالية الجهوية، ونفس مقاييس الإسناد مع إدخال التعديلات الواردة ضمن هذه المذكرة.

1- شروط المشاركة: يسمح بالمشاركة في الحركة الانتقالية الإقليمية:

- لجميع الأساتذة العاملين بمختلف المؤسسات التعليمية التابعة للنفوذ التربوي للمديرية الإقليمية الذين قضوا سنتين دراسيتين متتاليتين في منصبهم الحالي؛

- للأستاذات المتزوجات الراغبات في الالتحاق بأزواجهن بعد قضاء سنة دراسية واحدة في المنصب الحالي؛

2- مقاييس إسناد المناصب: يتم اعتماد نفس المقاييس المعتمدة في تنظيم الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية؛

3- طلبات المشاركة: في نسخة واحدة مرفقة بالوثائق التبريرية.

- الالتحاق بالزوج: كل طلب التحاق بالزوج لا يتوفر على الوثائق التبريرية الكاملة أو غير مصادق عليها يحول إلى طلب عادي، (عقد الزواج مصادق عليها، وأصلية شهادة عمل الزوج (تحمل لزوما اسم وخاتم الموقع)، وأصلية شهادة الحياة الجماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة أو نسخ من عقود ازديادهم)؛



- الطلبات المزدوجة: يتعين على الزوجين الراغبين في الانتقال معا، مسك نفس الاختيارات والتأكد من رقم تأجير الزوج، علما انه لا يمكن نقلهما إلا اذا امكن إرضاءهما معا بنفس الجماعة؛

- الطلبات العادية: ينبغي للأستاذ المتزوج بربة بيت، أو الأستاذ(ة) اب أو أم لطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة الراغب في الاستفادة من نقط الامتياز، ارفاق الطلب بالوثائق اللازمة المبررة والا سيتم حذف هذه النقط؛

#### 4- الإجراءات العملية:

- يقوم المترشح(ة) الراغب(ة) في الانتقال بمسك المعطيات المتعلقة به(ها) وتعبئة الاختيارات المطلوبة على الموقع الالكتروني الخاص بالحركات الانتقالية: [haraka.men.gov.ma](http://haraka.men.gov.ma) في الفترة من: 01 إلى 04 يوليوز 2016، ويتعين عليه(ها) تحري الدقة أثناء تعبئة الاختيارات والمصادقة النهائية على طلبه(ها) و (لا يمكن تغيير الطلب بعد المصادقة من طرف المترشح)، وطبع الطلب من الموقع نفسه، وإرفاقه بالوثائق المطلوبة حسب نوع الطلب وتسليمه لرئيس المؤسسة في اجل أقصاه: 04 يوليوز 2016 .

- يقوم السيد رئيس المؤسسة بالتأكد من مطابقة المعطيات الواردة في طلبات المشاركة مع ملفات المعنيين وتحيينها عند الاقتضاء بمرجع الموارد البشرية: (Référentiel RH)، وتوقيع وختم الطلبات وتسليمها في إرسالية واحدة إلى المديرية الإقليمية قبل مـم: 05 يوليوز 2016؛

- يمنع على مدير المؤسسة تحيين المعطيات الخاصة بالمشاركين في الحركة بمرجع الموارد البشرية (Référentiel RH) بعد: 10 يوليوز 2016.

- يقوم السيد المدير الإقليمي بتشكيل لجنة تحت اشرافه تقوم ب:

\* التأكد من الوثائق المرفقة بطلبات المشاركة في الحركة الإقليمية والمصادقة الالكترونية عليها؛

\* اصدار لوائح المشاركين في الحركة الانتقالية الإقليمية ونشرها بيهو المديرية، أو الاطلاع عليها بموقع الحركة الانتقالية ومراقبة المعطيات الواردة بها؛

\* تستقبل المديرية الإقليمية الطعون من طرف المترشحين في اجل أقصاه سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ الإعلان عن النتائج، وتقوم اللجنة الإقليمية لفض النزاعات بالبحث في الطعون المتعلقة بالحركة الإقليمية؛

- تجدر الإشارة أن السادة رؤساء المؤسسات التعليمية يتحملون مسؤولية صحة المعطيات التي تم مسكها.

#### 5- مقتضيات عامة:

- لا يسمح بالمشاركة في هذه الحركة للمستفيدين من الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية، والمستفيدين من الحركة لأسباب صحية لسنة 2016، وكذا المستفيدين من الانتقال في إطار الخدمة الوطنية الإلكترونية للتبادلات لسنة 2016؛

- الحركة الانتقالية الإقليمية ليست مناسبة لمعالجة الملفات الصحية؛

- تتم عملية الانتقال بالتبادل بطريقة آلية ؛

- كل طلب التحاق بالزوج لا يتوفر على الوثائق التبريرية الكاملة او غير مصادق عليها يحول إلى طلب عادي؛

- يجب ان تكون جميع الوثائق المرفقة بطلبات المشاركة حديثة العهد(ألا يتجاوز تاريخها أو تاريخ المصادقة عليها ثلاثة(3) اشهر قبل صدور هذه المذكرة).

- يعتبر طلب المشاركة في الحركة الانتقالية التزاما من لدن صاحبه ويفقده جميع حقوقه في المنصب السابق بمجرد تلبية طلبه. وعليه، فإن طلبات إلغاء الانتقال لن تقبل بأي صفة من الصفات ومهما كانت الأسباب. لذا، يجب تحري الدقة عند مسك المعطيات، وكل خطأ في المسك يتحمل صاحبه تبعاته.

ونظرا لما تكتسبه هذه العملية من أهمية للأستاذات والأساتذة في دعم استقرارهم، المرجو من السادة مديري المؤسسات التعليمية السهر شخصا على تنفيذ جميع العمليات المرتبطة بها وفق الأجل المحددة بالدقة والعناية المعهودتين.

المدير الإقليمي



وتقبلوا أزكى التحيات، والسلام

إمضاء: مسدي صليبي